قضايا قيد البحث

ملفات عالقة وقرارات صدرت مؤخرًا، شباط 2013.

قضايا الأرض والتخطيط

المحكمة العُليا

1. التماس لإلغاء سياسة دائرة أراضي إسرائيل والبند 27 من أنظمة المناقصات اللذان يمنعان المواطنين العرب من الاشتراك في المناقصات المتاحة لليهود فقط، والتي تهدف إلى بيع أراضي **الصندوق الدائم لإسرائيل** ("الكيرن كييمت").
م.ع 04/9205، عدالة ضد دائرة أراضي إسرائيل وآخرين

2. المطالبة بإلغاء "**قانون لجان القبول الإقليميّة**" الذي تم سنه في آذار 2011، يمنح الشرعية القانونية لسياسة "لجان القبول" في البلدات الجماهيرية بحرية التصرف والقرار بقبول أو رفض أشخاص يرغبون في السكن في هذه البلدات التي تنتقي المرشحين للإقامة في البلدات الجماهيرية في إسرائيل. جلسة الاستماع الأخيرة عُقدت أمام هيئة قضائية موسّعة مكوّنة من تسع قضاة في شهر كانون أوّل من العام 2012، والقضية عالقة بانتظار قرار المحكمة.
م.ع 11/2504، مركز عدالة وآخرون ضد الكنيست وآخرين.

3. طلب استئناف باسم أهالي قرية عتير أم الحيران ضد قرار المحكمة المركزية في بئر السبع والذي يسمح بإخلاء السكان من بيوتهم. وذلك من أجل بناء بلدة "حيران" اليهودية الجديدة في ذات المنطقة. جلسة الاستماع في 2013/2.
الحق في تقديم استئناف 11/3094 إبراهيم فرهود أبو القيعان وآخرون ضد دولة إسرائيل

المحكمة المركزية ومحكمة الصلح

4. السعي لإلغاء أوامر إخلاء قدمت ضد نحو ألف مواطن عربي بدوي يسكنون في عتير أم الحيران في النقب والمطالبة بالاعتراف بالقرية الغير معترف بها. الجلسة في 2013/2
محكمة الصلح في بئر السبع، ملف مدني 08/1769، دولة إسرائيل ودائرة أراضي إسرائيل ضد باجس فرهود أبو القيعان وآخرين (إضافة إلى تمثيل قانوني بـ 26 ملف مدني آخر). (انظر إلى طلب استئناف 11/3094)

5. المطالبة بإلغاء 33 أمر هدم (صدرت بغياب أصحاب المنازل) لمنازل في قرية إم الحيران غير المعترف بها في النقب. جلسة الاستماع في 2013/2.
محكمة بئر السبع المركزيّة، 12-01-507611، أبو القيعان وآخرين ضد دولة إسرائيل.

6. الدفاع عن سابقة المحكمة المركزية في كريات جات، والتي أمرت في كانون الثاني من العام 2011 بالالغاء الفوري لـ51 أمر هدم لبيوت تأوي 500 إنسان بدوي في قرية السرة غير المعترف بها في النقب بعد استئناف الدولة على القرار.
المحكمة المركزية في بئر السبع، 12-01-62341، دولة إسرائيل ضد موسى نصاصرة.

لجان التخطيط

7. اعتراض على **المخطط الهيكلي رقم 11/03/264** الذي يقضي بهدم قرية عتير غير المعترف بها، وذلك من أجل زرع المنطقة بالأشجار وإقامة "غابة يتير" في وادي عتير.
اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء رفضت الاعتراض الذي قدمه عدالة، مركز عدالة وجمعية "بمكوم" من جهتهم قدّموا طلبًا لتقديم الالتماس في كانون ثاني 2013، وفي شباط 2013 قُبل الطلب.

8. اعتراض على مخطط لنقل قواعد الاستخبارات العسكرية إلى شمال النقب وإقامة "مجمع الاستخبارات" بجوار السكان العرب البدو اللذين يعيش جزء منهم داخل المنطقة المعدة للمخطط. قدم عدالة الاعتراض بالتعاون مع المجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب، جمعية بمكوم للجنة التخطيط والبناء اللوائية – لواء الجنوب في آذار 2011.

قضايا مدنيّة وسياسيّة

المحكمة العليا

9. الدفاع عن النائبة حنين زعبي في التماس قدمه عضو الكنيست ميخائيل بن اري للمحكمة العليا لإلزام المستشار القضائي للحكومة بتقديم النائبة زعبي للمحاكمة الجنائية بسبب مشاركتها في أسطول الحرية إلى قطاع غزة في أيار 2010. في كانون أول 2011 أعلن المستشار القضائي للحكومة أنه لن يقدم للمحكمة أي مواطن إسرائيلي بسبب مشاركته في الأسطول
م.ع 11/9733، ميخائيل بن اري ضد المستشار القضائي للحكومة

10. التماس لإلغاء قانون المقاطعة الذي سنته الكنيست في آذار 2011، وقد قدّم الالتماس مركز عدالة بالتعاون مع جمعية حقوق المواطن، وباسم منظمات حقوق إنسان في إسرائيل ومنظمات تنادي بمقاطعة المنتوجات الإسرائيلية في الضفة الغربية. في جلسة الاستماع التي عقدت في كانون أول 2012 أصدرت المحكمة أمرًا مؤقتًا للدولة يطالبها بتقديم تفسير للقانون، ووسعت الهيئة القضائية للجلسة القادمة.
م.ع 12/2072 ائتلاف نساء لأجل السلام وآخرين ضد وزير المالية.

محكمة الصلح والمحكمة المركزيّة

11. تمثيل عضو الكنيست محمد بركة في لائحة اتهام والتي تضم أربع تهم على خلفية مشاركته في مظاهرات مناهضة للحرب والجدار الفاصل بين العامين 2005 و 2007. المحكمة قبلت ادعاءات عدالة الأوليّة بما يتعلّق بحصانة بركة البرلمانيّة وألغت تهمتين من أربع تهم في تشرين أول 2011. عُقدت جلسة استماع للشهود في كانون أول 2012 وستستمر خلال العام 2013.

محكمة الصلح في تل أبيب، ملف جنائي 09/12-12318 دولة إسرائيل ضد النائب محمد بركة

12. تمثيل بروفيسور نادرة شلهوب–كوفركيان في دعوى أضرار ضد سلطة المطارات لتعويضها على الإهانة التي تعرضت لها في مطار بن غوريون. عدالة قدمت أيضًا التماس للمحكمة العليا في تاريخ 2012/1 تطالب بكشف معايير التفتيش في المطار كجزء من الأدلة الإجرائيّة في القضيّة. في تموز 2012، شطبت المحكمة العليا الالتماس اعتمادًا على قرار سابق للمحكمة يرفض إزالة حصانة المطار من نشر معايير التفتيش. اعتمادًا على القرار استُئنف البت بدعوى الأضرار، وسيتم عرض الشهادات في نيسان 2013. بناءً على قرار المحكمة العليا، لن يكون هناك استجوابًا لممثلي أمن المطار بما يتعلق بالإجراءات والمعايير.

محكمة الصلح في تل أبيب، دعوى مدنيّة 09-11-6783، نادرة شلهوب – كوفركيان ضد سلطة مطار بن غوريون وآخرين.

13. تمثيل سكان قرية العراقيب وناشطين حقوقيين الذين شاركوا في الاحتجاجات السلمية ضد هدم وإخلاء قرية العراقيب "غير المعترف بها", بعد أن تم تقديم 10 لوائح اتهام ضدهم بشتى التهم وهي: احتياز على أراضٍ بالقوة،خرق لأمر قانوني، الاعتداء على رجال الشرطة، إهانة موظف جمهور وغيرها من التهم الشبيه. المحكمة ألغت خمس لوائح اتهام على أثر مرافعة عدالة. ستستمر الجلسات خلال العام 2013.

محكمة الصلح في بئر السبع، ملف جنائي 10/08-12879 دولة إسرائيل ضد صياح ألطوري (بالإضافة إلى 9 ملفات جنائية أخرى)

14. تمثيل عضو الكنيست سعيد نفاع في محاكمته الجنائية بتهمة السفر بدون تصريح إلى سوريا، التي تُعتبر وفق القانون الإسرائيلي دولة عدو. نفّاع نظّم بعثة مكونة من نحو 300 رجل دين وشخصيات اجتماعية درزية، الذين حجّوا للأماكن الدرزية المقدسة في سوريا في العام 2007. يتهم الادعاء نفاع بالتواصل مع عميل أجنبي، وتتهمه بلقاء قيادات سياسية لحركات تعتبرها إسرائيل "حركات إرهابية". النائب نفّاع يصر على أن كل هذه النشاطات تندرج تحت مهامه كمنتخب من قبل الجمهور. في كانون أول 2012، رفضت المحكمة المركزية طلب عدالة لإلغاء التهم بناءً على حصانة سعيد نفاع البرلمانيّة. الملف لا يزال عالقًا.

المحكمة المركزية في الناصرة، ملف جنائي 11-12-47188 دولة إسرائيل ضد سعيد نفاع.

15. تمثيل قيادات دينية عربيّة درزية كجزء من طاقم الدفاع ضد لوائح الاتهام جنائية قُدمت ضدهم بتهمة زيارة سوريا بشكل غير قانونيّ، بعد زيارتهم لأماكن مقدسة ببعثة نظّمها النائب سعيد نفّاع.

المحكمة المركزية في الناصر، ملف جنائي 12/01-16047، دولة إسرائيل ضد معدّي وآخرين.

قضايا اقتصادية واجتماعية

المحكمة العُليا

16. المطالبة بإدراج قرية عرب العرامشة ضمن قائمة البلدات المستحقة لمخصصات إنتاج وتسويق البيض. (فقط بلدات يهوديّة تتلقى هذا الاستحقاق)
م.ع 08/3815 إياد مجيس ضد وزير الزراعة.

17. التماس لإبطال قانون التأمين الوطني- تعديل 113 الذي يمكّن وزارة الصحّة من خصم 60% من مخصصات الأطفال من العائلات التي لم تعطي أبناءها التطعيمات اللازمة. القضية عالقة في انتظار القرار النهائي للمحكمة.
شترط تلقي مخصصات الأطفال بتلقي الطفل للتطعيمات وفقًا لبرنامج التطعيمات التابع لوزارة الصحة.
م.ع 10/7245 عدالة وآخرون ضد وزارة الرفاه وآخرين

18. استئناف للمحكمة العليا في آذار 2012 ضد قرار المحكمة المركزية في حيفا منع أهالي قرية أم الحيران من استخدام الماء. يأتي الإستئناف على أثر السابقة القانونية التي أقرتها المحكمة العليا بما يتعلق بالتماس عدالة في حزيران 2011، حيث أقرت المحكمة بأن الحق بالمياه هو حق دستوري يجب تأمين الحد الأدنى منه لكل المواطنين، دون علاقة بمكانة البلدة القانونية. الجلسة القادمة ستكون في شباط 2013.
استئناف مدني 2541/12 سليم أبو القيعان ضد سلطة المياه والصرف الصحي.

قضايا الأسرى

المحكمة العُليا

19. تقديم طلب لجلسة إضافية أمام هيئة قضائية موسّعة للمحكمة العليا على أثر قرار المحكمة عدم الغاء تمديد منع الحكومة الأسرى الفلسطينيين من مواصلة تعليمهم الأكاديمي من داخل السجون.
طلب جلسة اضافيّة أمام المحكمة العليا 13/204، سعيد صالح وآخرين ضد مصلحة السجون الإسرائيلية.

قضايا المناطق الفلسطينية المحتلة

المحكمة العليا

20. عدالة وجمعية حقوق المواطن انضموا -كأصدقاء المحكمة- لالتماس يطالب بإلغاء الخطوة غير المسبوقة القاضية بسحب إقامة أعضاء البرلمان الفلسطينيين المنتخبين من قائمة حماس في انتخابات 2006. عقدت الجلسة الأخير في كانون ثاني 2013.
م.ع 06/7803، خالد أبو عرفة وآخرين ضد وزير الداخليّة.

21. تقديم طلب بالسماح بالمشاركة كخبراء من طرف المحكمة، في الالتماسات ضد قانون "ممتلكات الغائبين" في القدس الشرقية.
استئناف مدني 06/2250، دولة إسرائيل ضد نهى دقاق وآخرين.

22. التماس قُدم في 2012/6 و2012/10 في محكمة بئر السبع المركزية والمحكمة العليا ضد سياسات وزارة الدفاع ووزارة الداخلية التي تمنع سكّان غزة المتقدمين بدعاوى أضرار ضد قوى الأمن الإسرائيلية والشهود من طرفهم من دخول إسرائيل لإتمام الإجراءات القضائية اللازمة. على أثر تلك السياسات، تُشطب دعاوى كثيرة ويفرض على مقدّميها دفع تكاليف المحكمة كاملةً.
(بئر السبع) التماس إداري رقم 12-06-43070، تصر الله ضد وزير الداخلية (سحب الالتماس بعد أن التزمت الدولة بإعادة النظر بطلبات الدخول)
المحكمة العُليا، 12/7042، أبو دقّة وآخرين ضد وزير الداخلية وآخرين.

<u>لجان التخطيط</u>

23. تقديم اعتراض في كانون ثاني 2013 على خارطة القدس الهيكلية للجنة اللوائية للتخطيط والبناء ضد مخطط إقامة مزبلة على أراضي قرية عناتا على أراضي القرى الفلسطينية عناتا (20,000 دونم) والعيساويّة (12,000 دونم). تم تقديم الاعتراض من قبل عدالة والائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس.

24. اعتراض على الخارطة الهيكلية المحلية- شارع الطوق الشرقي المخطط المعد لخلق شارع أبرتهايد وتحويل الحارات الفلسطينية في القدس الشرقية إلى "كنتونات"، مما يتناقض مع القانون الدولي والقانون الإداري الإسرائيلي والدستوري. القضية عالقة في انتظار قرار اللجنة.
تم تقديم الاعتراض في آذار 2008 باسم مؤسسات فلسطينية وأربع مجالس محليّة.

قرارات صدرت مؤخرًا

1. شطبت المحكمة العليا، قُبيل جلستها التي كان من المفروض أن تعقد في شهر شباط 2013، الالتماس الذي قدّمه مركز عدالة بإسم النائب أحمد طيبي قد قرار رئيس الكنيست في العام 2011 بشطب اقتراح قانون متعلق بإنكار النكبة. النائب أحمد طيبي قدّم هذا القانون بعد أن صادقت الكنيست على "قانون النكبة" في العام 2011. في قرارها أشارت المحكمة إلى إمكانيّة أن يقدّم النائب طيبي اقتراح القانون مرة أخرى أمام الكنيست الجديدة؛ وكانت المحكمة قد أصدرت أمرًا مشروطًا ووسعت الهيئة القضائية لسبع قضاة.
م.ع 5478/11، النائب أحمد طيبي ضد رئيس الكنيست

2. في شباط 2013 شطبت المحكمة العليا التماس عدالة الذي يطالب بإلغاء تمديد الإعفاء للشرطة والشاباك من توثيق التحقيقات مع الأسرى الأمنيين بالصوت والصورة. في تموز 2012، مددت الكنيست هذا الإعفاء. وقد جاء في قرار المحكمة أن شطب الالتماس يأتي بعد أن التزمت الدولة بإعادة النظر بالتمديد في العام 2015.
م.ع 10/9416، عدالة ضد وزير الأمن العام

3. في كانون الثاني من العام 2012 رفضت المحكمة العليا الالتماس الذي قدمه مركز "عدالة" وجمعية حقوق المواطن، ضد "قانون النكبة"لإعلان "قانون النكبة" قانونًا غير دستوري. المحكمة العليا لم تقبل الادعاء بأن القانون يمس بحق التعبير عن الرأي وبحق المساواة وأنه يمس بشكل جدّي بحقوق المواطنين العرب بالحفاظ على تاريخهم وثقافتهم. المحكمة قررت أن الالتماس قُدم بمرحلة مبكرة، بحيث أن الدولة لم تنفذ القانون بعد عن طريق تقليص الميزانيات التي يتلقاها المّدّعي.
المحكمة العليا 3429/11، جمعية خريجي المدرسة العربية الارثذوكسية في حيفا وآخرين ضد وزير المالية وآخرين.

4. محكمة العمل القطرية رفضت في كانون الثاني 2012 الالتماس الذي قُدم بطلب تطبيع اتفاقية التقاعد في سوق العمل على كل العمّال فوق سن الـ 18.
اتفاقية جماعية 52/09، عدالة وإدفا ضد الهستدروت- الاتحاد القطري للجان العمال، نُشر في كانونا لثاني 2012.

5. في كانون الثاني 2012 رفضت المحكمة العليا بأغلبية ستة قضاة أمام خمسة، التماسًا قدمه مركز "عدالة" بطلب لإلغاء تعديل قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل منذ العام 2007، والذي يمنع توحيد العائلات في إسرائيل بين الفلسطينيين مواطني الدولة والفلسطينيين سكّان الضفة وقطاع غزة، أو اللاجئين في ما يسميه القانون الإسرائيلي "دولة عدو."؛ سوريا، لبنان، إيران والعراق.
المحكمة العليا 466/07، عضو الكنيست زهافا جلئون وآخرين ضد المستشار القضائي للحكومة وآخرين.

6. في شباط 2012، بسابقة قانونية قررت المحكمة العليا قبول الالتماس الذي قدمه مركز "عدالة" ومنظمات اجتماعية أخرى لإلغاء بند القانون الذي يمنع متلقي مخصصات ضمان الدخل من استخدام سيارة أو امتلاكها.
المحكمة العليا 10662/04 صلاح حسن وآخرين ضد مؤسسة التأمين الوطني وآخرين.

7. رفضت المحكمة المركزية في الناصرة في 17 شباط 2012 مجددًا السماح للأسير السياسي وليد دقة الانفراد بزوجته بهدف إنجاب طفل. وقد علل قاضي المحكمة قراره بوجود معلومات وأدلة سرية تثبت أن الأسير لا زال على علاقة بتنظيم معاد لدولة إسرائيل وأنه قد يستغل انفراده بزوجته لأغراض تضر أمن الدولة.
المحكمة المركزية في الناصرة، التماس سجين 54950-11-11.

8. في آذار 2012 رفضت المحكمة العليا طلب عدالة لتوضيح معايير السماح بزيارة "دولة عدو"، كما يعرّفها القانون الإسرائيلي، والمطالبة بتحديد المعايير ونشرها من قبل وزارة الداخلية.
م.ع 10/2390، حليحل ضد وزير الداخليّة.

9. قبلت المحكمة العليا في قرارها الصادر في أيّار 2012، ثمانية التماسات قدمتها سلطات محلية مختلفة وجمعية حقوق المواطن ومركز "عدالة"، طالبت بإلغاء التسهيلات الضريبية التي منحت على نحو مميز لبلدات يهودية فقط واستثنت البلدات العربية.
المحكمة العليا 05/6901 رئيس بلدية راهط وآخرين ضد وزير المالية وآخرين.

10. في كانون ثاني 2013 سحب عدالة التماسًا قدمه للمحكمة المركزية في بئر السبع في تشرين ثاني 2011 مطالبًا من خلاله بإلغاء قرار- تم اتخاذه دون التشاور مع أولياء الأمور- بنقل 55 طالب عربي بدوي من طلاب التعليم الخاص من بلدة الكسيفة في النقب إلى مدرسة أخرى في بلدة الأطرش، وذلك لأن المدرسة بعيدة عن بيوت الطلاب

ولا تتوفر بها شروط الأمان الأساسية ووسائل تسهيل الوصول (المتاحية) المطلوبة للطلاب. وفقًا لتوصية المحكمة، قدم عدالة شكاوى منفصلة بخصوص كل طالب على حدة للجهات المسؤولة.
التماس إداري، 41218-11-12 نصاصرة ضد وزارة التربية والتعليم

11. رفض المجلس القطري للتخطيط والبناء في كانون ثاني 2013 استئنافًا قدم له من قبل مركز عدالة وجمعية بمكوم والمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب على قرار لجنة التخطيط اللوائية في الجنوب التي رفضت اعتراض هذه الجمعيات على المخطط الحكومي لإقامة "قرية استخبارات". يسعى مخطط قرية الاستخبارات إلى تجميع عدة قواعد عسكرية من المركز ونقلها إلى الأراضي التابعة لقرى غير معترف بها في النقب. في الجلسة التي عقدت في أيار 2012، رفضت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء- لواء الجنوب اعتراض الجمعيات.
قدم الاعتراض في آذار 2012 وقدم الاستئناف في آب 2012 بواسطة عدالة، بمكوم والمجلس الإقليمي للقرى غير المعترف بها في النقب.

12. في كانون ثاني 2013، شطبت المحكمة المركزية في الناصرة التماسًا قدم باسم رئيس بلدية الناصرة مطالبًا بإلغاء مناقصة تضع "الخدمة في قوى الأمن" كشرط للمشاركة في مناقصة لبيع خمس قسائم بناء في المدينة. وقد جمدت دائرة أراضي إسرائيل المناقصة في أعقاب الالتماس، وبالرغم من ذلك، قررت المحكمة أن الخدمة العسكرية هي معيار مقبول لمنح أراضي وامتيازات في المسكن.
التماس إداري 21030-11-12 بلدية الناصرة ضد دائرة أراضي إسرائيل

13. في كانون أول 2012 قدم مركز عدالة التماسًا باسم المركز العربي للتخطيط البديل لمنع جمعيات دينية يهودية متزمتة (حريدية) من المشاركة في مناقصة لبناء 78 شقة سكنية في بلدة حريش الواقعة في منطقة وادي عارة العربية. وقد قدم الالتماس تخوفًا من أن تقوم جمعيات حريدية وجمعيات يمينية بالسيطرة على هذه المناقصات وتوزيع الشقق لأعضائها فقط، وبالتالي إقصاء المواطنين الفلسطينيين. في كانون ثاني 2013، استجاب عدالة لطلب المحكمة وسحب الالتماس، بسبب قرب الموعد النهائي للمناقصة وصعوبة إلغائها في هذه المرحلة. وقد أشار القاضي خلال الجلسة إلى الجوانب القضائية الجدية التي يطرحها الالتماس.
التماس إداري 586080-12-12 ملحم ملحم وآخرون ضد دائرة أراضي إسرائيل وآخرين

14. في كانون ثاني 2013 ألغت المحكمة العليا بالإجماع قرار رئيس لجنة الانتخابات المركزية بحظر بث إعلان انتخابي للتجمع الوطني الديمقراطي لكونه يحتوي على تقليد ساخر للنشيد الوطني الإسرائيلي هاتكفا
محكمة العدل العليا، 13/246، النائب جمال زحالقة ضد رئيس لجنة الانتخابات المركزية

15. في كانون أول 2012 قلبت المحكمة العليا بإجماع تسعة قضاة قرار لجنة الانتخابات المركزية بشطب ترشيح النائبة حنين زعبي من التجمع الوطني الديمقراطي في انتخابات الكنيست التي جرت في كانون ثاني 2012.
محكمة عليا، مصادقة انتخابات 12/9255 لجنة الانتخابات المركزية ضد حنين زعبي

16. خلال العام 2011 ترافع عدالة في قضية تخص خمسة عائلات لفلسطينيين قتلوا بنيران قذيفة خلال عملهم في مستوطنة في قطاع غزة عام 2005. الدولة رفضت تعويض عائلات القتلى الفلسطينيين وذلك اعتمادًا على أمر أصدره وزير الأمن، يسقط حق الفلسطينيين في التعويض، في الوقت الذي حصلت فيه عائلات قتلى صينيين في نفس الحادثة على تعويضات. في تشرين ثاني 2011 أمرت محكمة العمل القطرية الدولة أن تصل إلى اتفاق مع عائلات الضحايا الفلسطينيين حول التعويض، وفي تشرين ثاني 2012 تم التوصل إلى اتفاق بين الأطراف وصادقت عليه المحكمة.
محكمة العمل القطرية 09/537، سمير جرجون وآخرون ضد مؤسسة التأمين الوطني وآخرين والمستشار القضائي للحكومة

17. في أيلول 2012، رفض المجلس القطري للتخطيط والبناء اعتراضًا على الخارطة الهيكلية اللوائية للواء القدس، قدمه مركز عدالة بالتعاون مع الائتلاف الأهلي للدفاع عن الفلسطينيين في القدس في شهر تشرين أول 2008.

18. في أيلول 2012، رفضت لجنة فرعية منبثقة عن المجلس القطري للتخطيط والبناء استئنافًا قدمه مركز عدالة وبمكوم ضد الخارطة الهيكلية لبلدة حيران اليهودية (107/02/15). وقد قدمت المنظمات الاعتراض باسم أهالي قرية أم الحيران العربية البدوية ضد قرار لجنة التخطيط اللوائية بالمصادقة على الخارطة الهيكلية وإقامة حيران، بلدة جديدة لعائلات يهودية، على أنقاض قرية أم الحيران التي يسكنها قرابة 1000 إنسان. وكانت المؤسسات قد قدمت الاعتراض الأول على هذا المخطط في كانون ثاني 2011.

19. في اب 2012، علم عدالة أن وزارة التربية والتعليم أقامت أول مدرسة ثانوية في قرية أبو تلول، قرية عربية غير معترف بها. 120 طالب في الصف العاشر باشروا تعليمهم في المدرسة مع بداية العام الدراسي الحالي، 2012-2013، وذلك في مجمع من المباني المؤقتة (كرفانات). ويأتي افتتاح المدرسة في أعقاب سبع سنوات من المداولات القضائية خاضها عدالة أمام المحكمة العليا، وطلب بموجب إجراء "تحقير المحكمة" في أعقاب امتناع الدولة عن تنفيذ التزامها بافتتاح المدرسة عام 2009.
محكمة العدل العليا 09/7562، فاطمة أبو سبيلة وآخرون ضد وزارة التربية والتعليم وآخرين

20. المجلس القطري للتخطيط والبناء رفض الاعتراض الذي قدمه عدالة بالتعاون مع الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس ضد الخارطة الهيكلة اللوائية للواء القدس في تشرين ثاني 2008. هذه الخارطة ستفرض المزيد من التقييدات على تطور الأحياء الفلسطينية في القدس وترسخ المستوطنات وتغيير التركيبة الديمغرافية للمدينة.
اعتراض قدم في تشرين ثاني 2008 ضد المخطط

21. في أيلول 2012، رفضت اللجنة القطرية للتخطيط والبناء اعتراضات عدالة على الخارطة الهيكلية للبلدة اليهودية الجديد "حيران" (مخطط 107/02/15) الذي سيُبنى على انقاض قرية عتير-أم الحيران بعد هدمها وتهجير أهلها، الاعتراضات قُدمت من قبل مركز عدالة وجمعية "بمكوم" وأهالي القرية.

التماس قدّمه مركز عدالة بالتعاون مع جمعيّة حقوق المواطن ضد سحب الكنيست للحقوق البرلمانية للنائبة حنين زعبي (عن التجمع الوطني الديمقراطي) عقب مشاركتها في أسطول الحرية في أيار 2010. تم تقديم الالتماس بمشاركة الجمعية لحقوق المواطن والنائبة حنين زعبي. ال
م.ع 10/8148 حنين زعبي وآخرون ضد الكنيست